آليات مقترحة لتفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

إعداد

علاء حمدي خليفة محمد

مدرس مساعد بقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم

أ.د/ يـوسف عبدالمعطي مصطفى
أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم
المتفرغ كلية التربية _ جامعة الفيوم

أ.م.د/ منى شعبان عثمان
أستاذ الإدارة التربوية وسياسات التعليم المساعد
وقائم بعمل رئيس قسم الإدارة التربوية
وسياسات التعليم كلية التربية _ جامعة الفيوم

ملخص البحث:

تسعى الدول المتقدمة في التوجه نحو توسيع دائرة الشراكة البحثية بين جامعاتها والمؤسسات المجتمعية، وذلك نظرًا لأهميتها وفوائدها لكل منها، ولكن مع ذلك لا تزال الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية ضعيفة ولا تناسب قدرات الجامعات واحتياجات المجتمع، لذلك هدف البحث الحالي إلى وضع آليات مقترحة لتفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية، واستخدم البحث المنهج الوصفي، واعتمد البحث على استبانة مكونة من(17) عبارة موجهة لعينة قوامها(674) من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المستهدفة، وتوصل البحث إلى أن درجة تحقق واقع دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية جاءت بدرجة ضعيفة وذلك نتيجة لعدم وجود استراتيجية واضحة لتنظيم عملية الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية، وقلة الشراكة بين الحاضنات الجامعية بالجامعات المصرية وحاضنات الجامعات الأجنبية، وقلة بروتوكولات التعاون بين الحاضنات والمؤسسات المجتمعية وكذلك مع الجامعات العالمية الرائدة

في مختلف المجالات، وقلة عقد اجتماعات بين قيادة الجامعة وقيادات مؤسسات المجتمع، وانخفاض الدعم المالي التي تحصل عليه الحاضنات الجامعية من بعض المؤسسات الدولية المانحة لتمويل البحوث العلمية والمشروعات البحثية، وقلة جوائز التميز البحثي الي تقدمها الحاضنات الجامعية لتشجيع الباحثين على النشر المحلي والدولي، وعدم وجود استراتيجية محددة لتسويق الأبحاث الجامعية للمؤسسات المجتمعية ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال الجامعية، الشراكة البحثية، الجامعات المصرية، المؤسسات المجتمعية.

Abstract:

Developed countries seek to expand the circle of research partnership between their universities and community institutions, due to its importance and benefits for each of them. However, the research partnership between Egyptian universities and community institutions is still weak and does not fit the capabilities of universities and the needs of society. Therefore, the current research aimed to develop proposed mechanisms. To activate the role of university business incubators in achieving research partnership between Egyptian universities and community institutions, the research used the descriptive approach, and the research relied on a questionnaire consisting of (17) phrases addressed to a sample of (674) faculty members and supporting staff in the targeted universities. The reality of the role of university business incubators in achieving research partnership between Egyptian universities and community institutions came to a weak degree, as a result of the lack of a clear strategy to organize the research partnership process between Egyptian universities and community institutions, the lack of partnership between university incubators in Egyptian universities and incubators of foreign universities, and the lack of cooperation protocols between incubators And community institutions, as well as with leading international universities in various fields, the lack of meetings between the leadership of the university and the leaders of community institutions, the low financial support that university incubators receive from some international donor institutions to finance scientific research and research projects, and the lack of research excellence awards offered by university incubators to encourage researchers On local and international publication, and the lack of a specific strategy for marketing university research to relevant community institutions.

Keywords: University business incubators, Research partnership, Egyptian universities, community institutions.

المقدمة:

تُعد حاضنات الأعمال الجامعية إحدى النماذج الفعالة في تيسير نقل نتائج البحوث من الجامعات إلى المؤسسات المجتمعية، حيث تسمح لأعضاء هيئة التدريس وطلاب الجامعات برؤية ثمار جهدهم من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية وتحويلها إلى المجالات الرئيسة التي تحدد نجاح المؤسسات الإنتاجية، كما تساعد على إيجاد دور جديد وفعال للجامعات يسهم في التنمية الاقتصادية، حيث تقوم الجامعات بتوفير فرص استثمارية وتشغيلية لمخرجاتها النهائية، وعلى رأسها البحث العلمي.(Chesbrough, 2012, 75)

كما تعمل حاضنات الاعمال البحثية على توثيق العلاقة بين الجامعات مع الصناعة المحلية والإقليمية من خلال إثراء البيئة الأكاديمية، وتسويق المخرجات العلمية والتقنية، والتنمية الاقتصادية ورفع المستوى التقني العلمي للصناعة المحلية، مما يعني دعم القدرة التنافسية للصناعة المحلية وحشد القدرات العلمية والتكنولوجية لخدمة هذه الصناعة. (المهدي، 2019، 108)

وتحقق الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع العديد من المنافع والفوائد المشتركة لأطرافها، فالجامعات تستفيد من الشراكة في توفير موارد مالية إضافية لتمويل مشروعاتها البحثية، وتسويق خدماتها ونتائج بحوثها، وربط برامجها وأبحاثها باحتياجات المجتمع ومتطلباته، ويستفيد القطاع الخاص من نتائج البحوث العلمية في تطوير منتجاته وحل مشكلاته المختلفة، والحصول على المعرفة والتقنية المتطورة التي يحتاج إليها(محمد، 2017، 243).

ويتضح من ذلك أن الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع؛ نالت اهتمامًا متزايدًا كإحدى الاستراتيجيات القومية التي تهدف إلى حل مشكلات المجتمع والاندماج فيه للتعرف على متطلباته وإمداده بالمعرفة والخبرات والتكنولوجيا المتطورة للنهوض به وتطويره، وبالتالي أصبحت الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية ضرورة حتمية تفرضها طبيعة العصر ومتغيراته، وهذا يفرض ضرورة الاهتمام بتفعيلها بما يخدم المصالح المشتركة لكل من الجامعات ومؤسسات المجتمع، لذا جاء البحث ليتناول موضوع الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية، وآليات تفعيلها عن طريق حاضنات الاعمال الجامعية.

مشكلة البحث:

على الرغم من الجهود التي بذلت لتطوير الجامعات المصرية وربطها بالمجتمع ومؤسساته الإنتاجية والخدمية، إلا أن العديد من الدراسات والبحوث السابقة أشارت إلى ضعف الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية، حيث أشارت دراسة(محمد، 2018، 477) إلى ضعف مخرجات التعليم

العالي مع متطلبات سوق العمل، وضعف البنية التحتية لتحفيز القطاعات العامة والخاصة، وضعف الروابط بين الكليات والأقسام داخل الجامعة، ونقص الكوادر المتخصصة في التعامل مع شبكة الإنترنت، وعزلة الجامعات المصرية عن مؤسسات المجتمع وضعف قنوات الإتصال بينهم، ووجود فجوة بين البحث العلمى بالجامعات وتطبيق نتائجه داخل المجتمع مما يؤدى ذلك إلى ضعف قدرة الجامعات المصرية على تسويق منتجاتها وخدماتها.

كما أشارت دراسة(طه؛ وزايد، 2020، 528-530) إلى ضعف وجود تشريعات وقوانين وسياسات وقواعد واضحة تنظم عملية الشراكة بالجامعات المصرية، وقلة وجود إدارة متخصصة بالجامعات تختص بتطوير برامج الشراكة، وقلة وعي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية بفوائد الشراكة، وانشغالهم بالجوانب الاكاديمية على حساب الجوانب التطبيقية، وعزوف مؤسسات المجتمع عن إسناد مشكلاتها البحثية إلى مراكز البحث بالجامعات وقلة اهتمامها بتطبيق نتائج البحوث العلمية.

كما أشارت دراسة (رحيم، 2022، 1501) إلى ندرة وجود آليات فعالة لربط البحث العلمي بالجامعات مع القطاع الخاص والصناعة، وضعف علاقة التعاون بين الجامعات والمجتمع، وضعف اهتمام الجامعات بالبحوث التطبيقية التي تتناول وتعالج مشكلات المجتمع، وندرة بروتوكولات التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وذلك لقلة ثقة القطاع الخاص والشركات في قدرة الأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات على حل مشكلاتها.

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:

ما دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1-ما الأسس الفكرية لحاضنات الأعمال الجامعية بالجامعات؟

2-ما الأسس النظرية للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية؟

3-ما الواقع النظري للشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية؟

4-ما واقع دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية من وجهة نظر عينة البحث؟

5-ما الآليات المقترحة لتفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية؟

أهداف البحث:

تتحدد أهداف البحث الحالي في الجوانب التالية:

1-التعرف على الأسس الفكرية لحاضنات الأعمال الجامعية بالجامعات.

2-التعرف على الأسس النظرية للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية.

3-الكشف عن الواقع النظري للشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

4-رصد واقع دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

5-وضع آليات مقترحة لتفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

أهمية البحث: تتمثل أهمية البحث في:

الأهمية النظرية:

1- يكتسب البحث أهميته من أهمية المرحلة التي يتناولها وهي مرحلة التعليم الجامعي والتي تعتبر المدخل الرئيسي للوفاء باحتياجات التنمية بالمجتمع.

2- يفيد البحث الحالي في توعية المسئولين بالجامعات المصرية بأهمية ودور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية.

3- أهمية الدور الذي تقوم به الحاضنات الجامعية في دعم المشروعات التعليمية والبحثية في الجامعات المصرية وتوفير الموارد المالية وتحقيق التمويل الذاتي لها.

الأهمية التطبيقية:

1- يساعد البحث في ربط الجامعة بالمجتمع وتوطيد العلاقة بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية المحيطة بها لعمل شراكات دائمة بينها.

2- سوف تسهم الآليات المقترحة بدور فعال في تفعيل دور الحاضنات الجامعية في الجامعات المصرية وفي نشر ثقافة البحث العلمي القائم على التميز والإبتكار.

منهج البحث وأداته:

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي الذى يعتمد على رصد ومتابعة ظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات، من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطوير(المحمودي، 2019،

66)، أما عن أداة البحث فقد استخدم الباحث أداة الاستبانة، وذلك للتعرف على واقع دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية من وجهة نظر عينة من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.

حدود البحث: تتمثل حدود البحث الحالي فيما يلى:

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث الحالي في جانبه الموضوعي على دراسة دور حاضنات الأعمال الجامعية التي تركز على مجال البحث العلمي وذلك في تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

الحدود البشرية: اقتصر البحث الحالي على عينة من من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية الحكومية بالكليات العملية والنظرية، وذلك باعتبارهم الأساس في العملية التعليمية والبحثية بل والخدمية(خدمة المجتمع) بالجامعات.

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة الميدانية على أربع جامعات حكومية من الجامعات المصرية وهم جامعة القاهرة وجامعة الاسكندرية باعتبارهم من أكبر وأعرق الجامعات المصرية والأكثر تميزًا في مجال البحث العلمي والأعلى في ترتيب التصنيفات العالمية، وأيضًا لوجود حاضنة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة وحاضنة مدينة مبارك للأبحاث العلمية بالاسكندرية، وجامعة أسيوط لوجود حاضنة همة بجامعة أسيوط، وجامعة الفيوم لوجود برنامج لحاضنة الفائقين التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي ووجود مكتب ريادة الأعمال ومكتب التايكو بجامعة الفيوم لدعم المشروعات البحثية للباحثين.

الحدود الزمنية: تم تطبيق الدراسة الميدانية خلال الفترة من (2023/7/9) إلى (2023/9/1).

مصطلحات البحث:

1- حاضنات الأعمال الجامعية University Business Incubators:

تعرف الحاضنة **لغة:** بأنها شركة أو مؤسسة تستهدف احتضان المشروعات والشركات الجديدة ومساعدتها على النهوض ومزاولة أنشطتها.(معجم المعاني الجامع، 2023)

يعرف قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار الحاضنات الجامعية بأنها "عبارة عن المعامل والكيانات الداعمة للبحث العلمي والابتكار، التي تنشأ بغرض تقديم خدمات الأعمال والتسهيلات الفنية والعلمية لمشروعات البحث العلمي، وآليات المساندة والاستشارات الفنية للمبتكرين والشركات الناشئة من خلال مخرجات البحث العلمي، للوصول إلى نماذج أولية قابلة للتصنيع"(قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، 2018، 4).

وتُعرف بأنها "تمثل نمطًا جديدًا من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية والإبداعية للمؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو للمطورين المبدعين والذين يتمتعون بروح الريادة في حين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وأفكارهم المبتكرة وتسويقها، وينطلق مفهوم الحاضنات من اعتبار أن المشروع الصغير أو الفكرة المبتكرة بحاجة إلى رعاية بيئة مساعدة تمكن من اكتساب مقومات النجاح والنمو والاستمرار قبل الانطلاق إلى المجتمع لإقامة مشروعات اقتصادية ناجحة ومنتجة"(الشخيبي، 2012، 33).

وتُعرف حاضنات الأعمال الجامعية في هذا البحث إجرائياً بأنها "وحدة جامعية ذات منظومة عمل متكاملة أو مراكز للأبحاث العلمية داخل الجامعة تقوم على تشجيع الأفكار الإبداعية والإبتكارات الناتجة عن الأبحاث العلمية، وتحويلها إلى مشروعات ناجحة من خلال توفير مجموعة من الخدمات (الدعم التكنولوجي، والمالي، والإداري، والفني، والتسويقي)، كما أنها تساعد على دعم العلاقة والشراكة بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية في المجتمع.

2- الشراكة البحثية Research partnership:

تعرف الشراكة لغة: بأنها الاختلاط يقال اشترك الأمر أي اختلط والتبس، وتشاركا اشتراكًا وشاركه صار شريكًا، والشراكة عقدي بين اثنين وأكثر بعمل مشترك.(معجم اللغة العربية، 2004، 247)

تُعرف بأنها المبادرات والعمليات بين الجامعة والمجتمع في مجالات التدريس والبحث وخدمة المجتمع، والتي يستفاد بها من خبرة الجامعة في معالجة قضايا المجتمع، وإيجاد رؤية مشتركة بين الجامعة وشركاء المجتمع لتحقيق أهداف مشتركة ومنقعة متبادلة.(Coetzee, 2012, 504)

وتُعرف بأنها التفاعل المتبادل وتدفق الأفكار بين الجامعة كمؤسسة تربوية والقطاعات الصناعية والإنتاجية من خلال مشروعات أبحاث مشتركة مع مختلف الأطراف خارج الجامعة، والتدريب والتطوير للموارد البشرية داخل وخارج الجامعة، وتوفير برامج التعليم المستمر مدى الحياة لمجتمع الأعمال المحيط، والعمل مع الجهات الحكومية ومتخذي القرارات، والتطوير والدعم المستمر للشركات الجديدة، والتواصل المباشر مع المجتمع وتوصيل البحوث إليهم.(عطا،2020، 396)

ويمكن تعريف الشراكة البحثية في هذا البحث إجرائيًا بأنها عملية تعاونية بين الجامعات المصرية والمجتمع قائمة على تبادل المنفعة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المختلفة، وذلك لتحقيق منافع وأهداف مشتركة لكل منهما بحيث تتفق فيما بينها على دعم المشروعات والبرامج البحثية، وذلك باعتبار الجامعات بيوت خبرة ومجتمع للمعرفة وكمؤسسات معنية بالبحث العلمي على المستوى القومي والمحلي.

3- المؤسسات المجتمعيةcommunity institutions:

تعرف مؤسسات المجتمع بأنها مؤسسات تطوعية وغير حكومية وغير هادفة للربح يؤسسها الناس لإشباع الحاجات ومواجهة المشكلات سواء لانفسهم أو للآخرين في المجتمع. (أبوالنصر، 2007، 71)

ويقصد بالمؤسسات المجتمعية في هذا البحث إجرائيًا: بأنها الهيئات والمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة لتحقيق أغراض متعددة وتسهم في تحقيق التنمية وتطوير المعرفة العلمية والتطبيقات التكنولوجية، وتقديم الخدمات للمستفيدين.

البحوث والدراسات السابقة:

أولًا: البحوث والدراسات العربية:

1- دراسة إبراهيم(2018)هدفت الدراسة إلى وضع تصور مستقبلي مقترح لإنشاء حاضنات الأعمال الجامعية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: مجموعة من المتطلبات اللازمة لنجاح حاضنات الأعمال الجامعية تتمثل في: أن يكون للحاضنة خطة استراتيجية تسعى لتحقيقها، وأن يتم انتقاء المشروعات المحتضنة بعناية تتلاءم مع الموارد المتاحة، وأن تدار من قبل جهاز إداري متمكن ومتخصص، أن يكون هناك شراكة حقيقية بين الحاضنة ومؤسسات المجتمع لتسويق منتجاتها، وأن تقوم المؤسسات الإعلامية بالدعاية للمشروعات المحتضنة، ووجود قوانين وتشريعات تنظم الأمور المالية للحاضنة، توفير التمويل والدعم اللازم للمشروعات المحتضنة، وتقديم جوائز مالية ومعنوية لأفضل المشروعات.

2- دراسة محمد(2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: ضعف الترابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية، وتدني درجات الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الشاملة، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء مراكز للتميز بالجامعات المصرية مراكز التكنولوجيا الذكية مراكز استشارية لخدمة مؤسسات الإنتاج بالمجتمع، القيام بحملات توعوية بمختلف وسائل الإعلام المتاحة لدى الجامعات لنشر مفهوم الشراكة البحثية ودورها في تحقيق الميزة التنافسية.

3- دراسة محمد(2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية للشراكة البحثية بين الجامعات والقطاع الخاص عالميًا، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت نتائج الدراسة إلي ضرورة وضع القوانين واللوائح التنظيمية التى تحقق الشراكة البحثية وتساهم فى استمراريتها بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص، وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص لتخصيص نسبة من أرباحها السنوية لتمويل البحث العلمى بالجامعات المصرية، وإشراك المسئولين بالقطاع الخاص فى المجالس العلمية بالجامعات المصرية

وفى لجان تطوير البرامج الدراسية، وإنشاء الحاضنات العلمية بالجامعات المصرية لتقديم الدعم المباشر لمؤسسات القطاع الخاص وإنشاء مراكز لتسويق نتائج البحوث بالجامعات المصرية.

4- دراسة علي(2020) هدفت الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتطوير حاضنات الأعمال بالجامعات المصرية على ضوء بعض الخبرات المعاصرة، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت نتائج الدراسة إلى: نقص التمويل الحكومي لحاضنات الأعمال الجامعية، واقتصار خطة تسويق الحاضنة على المستوى المحلي دون الإقليمي أو الدولي، وقصور سياسات دمج الحاضنة في خدمة المجتمع، وضعف الحرية الأكاديمية بالجامعات المصرية والتزامها ببعض قيود السلطة السياسية، وسيادة نمط البيروقراطية والبعد عن الديناميكية داخل حاضنات الأعمال.

5- دراسة رحيم(2022) هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير الشراكة البحثية لدعم الميزة التنافسية للجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت نتائج الدراسة إلى تدني مراكز الجامعات المصرية بالتصنيفات العالمية للجامعات وفي مؤشرات البحث والتطوير، وندرة وجود مكاتب لنقل وتسويق التكنولوجيا وحاضنات الأعمال والكراسي البحثية بالجامعات المصرية، وندرة وجود مكاتب استشارية بالجامعات، وقصور في رصد احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وقلة ثقة القطاع الخاص والشركات في قدرة الأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات على حل مشكلاتها، وندرة بروتوكولات التعاون بين الجامعات والقطاع الخاص.

6- دراسة أبوالمجد(2022) هدفت الدراسة إلى وضع آليات مقترحة لتعزيز دور الحاضنات التكنولوجية في تحسين جودة البحث العلمي في الجامعات المصرية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن برنامج حاضنات الأعمال في مصر يعاني من قصور في الجوانب التمويلية وضعف دور المؤسسات المالية في دعم وتيسير إجراءات التمويل وضعف مشاركة مؤسسات المجتمع، وقصور في الموارد البشرية والبنية التحتية، وإنخفاض كفاءة آليات تسويق نتائج البحث العلمى للمستثمرين ورجال الأعمال مما يترتب عنه ضعف مساهمة مخرجات البحث العلمي في حل مشاكل الإنتاج، وكذلك تقليل فرصة الحاضنة في الاعتماد على التمويل الذاتي ومن ثم الاستدامة المالية، وعدم وجود آلية ملزمة لمتابعة تنفيذ الخطط الإستراتيجية ومتابعة الأداء البحتي للجامعات والمراكز البحثية، والإفتقار للتشريعات التي تنظم عمل حاضنات الأعمال في مصر، بالإضافة إلى الضعف في التشريعات والقوانين الخاصة بحماية الملكية الفكرية.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

1- دراسة(Perkmann, et al., 2013)، هدفت الدراسة إلى إلى تسليط الضوء على أهمية الشراكة الأكاديمية والتسويق من خلال مراجعة الدراسات الخاصة بالعلاقات بين الجامعة والصناعة، والبحوث التعاقدية، والاستشارات والعلاقات غير الرسمية لنقل المعرفة بين الجامعة والصناعة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الشراكة الأكاديمية المتميزة بالتسويق تتماشى بشكل وثيق مع أنشطة البحوث الأكاديمية التقليدية، وتتم متابعتها من قبل الأكاديميين للوصول إلى الموارد الداعمة لجداول أعمالهم البحثية، وأوصت الدراسة بضرورة تحديد الاحتياجات البحثية المستقبلية، وفرص التحسين المنهجي لدعم الصناعة والتنمية.

2- دراسة (Jamil & Ismail & Mahmood, 2015) هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حاضنات الجامعة والمراكز التكنولوجية في نقل المعرفة وتوفير فرص العمل وريادة الأعمال، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة من العناصر تساهم بشكل كبير في نجاح أداء الحاضنة، تتمثل في قرب الحاضنة ومراكز التكنولوجيا من الجامعة، والسمعة المؤسسية لحاضنات الجامعة ومراكز التكنولوجيا، وقدرتها على التواصل مع الأسواق المحلية والدولية من خلال تعزيز التسويق للأبحاث العلمية والمشروعات التي تقدمها، كما توصلت إلى عدد من المعوقات تتمثل في: ضعف الخبرة البشرية، وضعف رأس المال المقدم لها لاستمرار أدائها.

3- دراسة(Kolympiris & Klein, 2017) هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الحاضنات البحثية في الجامعات على جودة الابتكارات والتميز في الأبحاث التي يتم إعدادها في الجامعات الأمريكية، وقامت الدراسة بتناول عينة من الجامعات الأمريكية ووضعت فرضيات للدراسة منها: أهمية وجود الحاضنات البحثية في الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الحاضنات البحثية في ترجمة البحوث العلمية إلى منتجات وابتكارات مفيدة وشركات ناشئة ذات قيمة مضافة وهناك نموذج لذلك في جامعة جورجيا للتكنولوجيا في تحويل بعض الأبحاث العلمية إلى مشروعات ناشئة تسهم في الابتكار ودعم الاقتصاد المحلي.

4- دراسة(Matthews, 2018) هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي تؤثر على فعالية الشراكات الجامعية، واقتصرت الدراسة على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن فعالية الشراكة الجامعية تعتمد على التنمية الاقتصادية، والعوامل الداخلية والخارجية للجامعة والعوامل التي تؤثر على التفاعلات المباشرة بين المتعاونين، كما تتضمن الآثار المترتبة على البحث والممارسة الحصول على التزام أعضاء هيئة التدريس بالمشاركة الخارجية، وبناء بنية تحتية قوية

للابتكار، وسد الاختلافات في وجهات النظر، وأوصت الدراسة بأن تتبنى الجامعات أدوارًا متعددة واستراتيجيات تغيير مدروسة لبقائها ونجاح التعاون الخارجي الذي يدعم التنمية الاقتصادية.

5- دراسة (Shehada, 2020) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر عمليات التعلم واحتضان الأعمال في تطوير أداء حاضنات الأعمال، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة توجد علاقة إيجابية بين بعدي عمليات التعلم واحتضان الأعمال وتطوير الأداء في حاضنات الأعمال، وأن التأثير الرئيسي في تحسين أداء حاضنات الأعمال هو "بعد عمليات حضانة الأعمال"، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تقييم أدائها بشكل دوري، وأن يتم تصميم آلية أكثر فعالية للمتابعة.

6- دراسة (Santoso & Sunarjo & Fadli 2023) هدفت الدراسة إلى تقييم محددات النجاح والتأثيرات المعتدلة على حاضنات الأعمال في جامعة راهارجا، واستخدمت الدراسة طريقة النهج الكمي، وأظهرت نتائج الدراسة أن صورة الحاضنة تؤثر بشكل إيجابي على أداء الحاضنة، ويساهم عامل تكنولوجيا المعلومات، ومعايير الدخول، وشبكة التوجيه، والتمويل والبنية التحتية في أداء الحاضنة، كما تبين أن تنظيم الجامعات والدعم والحماية الحكومية والائتمان والمكافآت تعمل على تحسين أداء حاضنات الأعمال، ويمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة أساتذة الجامعات كمديرين واستشاريين، ورجال الأعمال والشركات الناشئة/المستأجرين الجامعيين في نقل المعرفة وتعلم ريادة الأعمال، والمسؤولين الحكوميين في صنع السياسات العملية، وتعتبر الحاضنة بمثابة منصة لتسويق الأنشطة البحثية، ومساعدة مسئولي الجامعة على تحمل مسؤولية البيئة الاقتصادية، وخلق فرص العمل، وزيادة القيمة النقدية للبلاد والحد من الفقر.

التعليق على الدراسات السابقة:

تشابه البحث الحالي مع بعض الدراسات السابقة في تناولها لمجال الشراكة البحثية، وتشابه مع البعض الآخر في تناول حاضنات الأعمال الجامعية، واستخدمت معظم الدراسات السابقة المنهج الوصفي، بينما اختلف البحث الحالي مع الدراسات السابقة في تناول موضوع حاضنات الأعمال الجامعية ودورها في تحقيق الشراكة البحثية بالجامعات المصرية، واستفاد البحث من الدراسات السابقة في صياغة الإطار النظري، وتحديد مشكلة البحث والتوصل إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

خطوات السير في البحث:

الخطوة الأولى: الأسس الفكرية لحاضنات الأعمال الجامعية بالجامعات.

الخطوة الثانية: الأسس النظرية للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية.

الخطوة الثالثة: الواقع النظري للشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

الخطوة الرابعة: الدراسة الميدانية.

الخطوة الخامسة: آليات مقترحة لتفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية.

ويتم تناول هذه الخطوات بالتفصيل كما يلي:

المحور الأول: الأسس الفكرية لحاضنات الأعمال الجامعية بالجامعات.

يتناول المحور عدة عناصر تتمثل في مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية وأهدافها وأهميتها، وخصائصها، وعوامل نجاحها والخدمات التي تقدمها، والمعوقات التي تواجهها، ثم متطلبات حاضنات الأعمال الجامعية.

أولًا: مفهوم حاضنات الأعمال الجامعية:

تُعرف بأنها " وحدة خدمية تهدف إلى تحويل الأفكار والإبتكارات إلى مشروعات اقتصادية منتجة، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات لرواد الأعمال تشمل التأهيل والدعم المادي والمعنوي(المبيريك؛ الشميمري، 2019، 92).

هي مجموعة متكاملة من الخدمات والمرافق والآليات التي توفر الدعم والمساندة والاستشارة للمبادرين الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة أو مشاريع صغيرة على مدار فترة زمنية محددة، بهدف التقليل من تكاليف المراحل الأولى والتي تعتبر من أكثر المراحل صعوبة للمبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة(Mahdi, 2015, 152).

ويرى آخرون بأنها وحدة ذات طابع خاص بالجامعات، تهدف إلى رعاية أفكار وأبتكارات الباحثين في الجامعات وتحويلها إلى مشروعات ميدانية وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والإداري والمالي والتكنولوجي والفني لها بما يدعم العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية المجتمعية والجامعات(عبدالحي، 2018، 378).

ويتضح من تحليل التعريفات السابقة لحاضنات الأعمال الجامعية بالجامعات ما يلي: أن الحاضنات الجامعية تدور حول مؤسسة، أو منظومة عمل متكاملة تقوم على تشجيع الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشروعات بحثية ناجحة، وتقدم حزمة متكاملة من الخدمات الإدارية، والفنية، والاستشارية، والتسهيلات المالية، والتسويقية للمشروعات البحثة المحتضنة، وتقام هذه الحاضنات داخل أو بالاشتراك مع الجامعات ومراكز الأبحاث، حيث تتميز الحاضنات الجامعية بالشراكة بينها وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية الموجودة فى المجتمع.

ثانيًا: أهداف حاضنات الأعمال الجامعية:

من أهم الآليات التي تساعد الجامعات على ولوج عصر المعرفة، حاضنات الأعمال الجامعية فهي مؤسسات تنموية واقتصادية يتم أنشاؤها داخل الجامعات بهدف دعم ورعاية المبدعين والمبتكرين من الطلاب والباحثين خريجي الجامعات أصحاب أفكار المشروعات البحثية، حيث يمكن تحديد أهدافها على النحو التالي:(الخطيب؛ معايعة، 2006، 175)

1- مساعدة خريجي الجامعات من أصحاب الأفكار الإبداعية على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.

2- مساعدة الباحثين على الاستفادة من نتائج الأبحاث التي يتم تنفيذها من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري.

3- المساهمة في توطين التكنولوجيا المستوردة والمساعدة في نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة والمتطورة تكنولوجيًا وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها في المجتمع المحلي بما يخدم عملية البناء الاقتصادي.

4- تعمل على تطوير علاقات متميزة مع المؤسسات المحلية والعالمية ذات العلاقة بالتطوير الإداري، ونقل التكنولوجيا إلى الجامعات المحلية والعالمية، ومراكز البحث والتطوير، والمدن الصناعية، والتجمعات الصناعية، وغرف التجارة والصناعة، والبنوك وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات التي يمكن الاستفادة من مواردها والمعلومات التي توفر لديها في عملية بناء مشاريع ناجحة. (الخطيب؛ معايعة، 2006، 175)

5- تسويق الأفكار الإبداعية، من خلال: سعي الحاضنات الجامعية بالجامعات إلى تحقيق التآزر مع بيئة الأعمال المحلية، وكيفية وصول الخدمات والمنتجات والسلع التي تنتج من خلالها إلى الأسواق.

6- تبني المبدعين والمبتكرين من الباحثين وتحويل أفكارهم إلى مشروعات استثمارية تخدم المجتمع المحلي، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العلمية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق. (Lesakova, 2012, 85,87)

7- جعل المؤسسات المحتضنة تضيف قيمة في سنوات تكوينها، وتحقيق التمايز والميزة التنافسية، والحصول على فرصة أكبر للنجاح في السوق.

8- احتضان الأفكار المبدعة والمتميزة من الباحثين بالجامعات، وتوفير فرص عمل للخريجين، وتسويق المخرجات العلمية والتقنية المبتكرة للجامعة محليًا وعالميًا، والمساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي.(do Carmo, 2017, 61)

وبناءً على ما سبق يتضح أن حاضنات الأعمال الجامعية تسعى إلى الارتقاء بمنظومة البحث العلمي وتفعيل دوره في النهوض بالجامعات والمجتمع، والاستفادة من نتائجه في تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وذلك من خلال مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها في أنها تعمل على تطوير أفكار جديدة للخريجين والباحثين الأكاديميين بالجامعات لإيجاد مشوعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة، ومساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات بالجامعة في تحويل افكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.

ثالثًا: أهمية حاضنات الأعمال الجامعية:

يمكن تناول أهمية حاضنات الأعمال الجامعية من خلال التركيز على أهميتها بالنسبة للجامعات، بالنسبة للمؤسسات المجتمعية، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1) أهمية حاضنات الأعمال الجامعية بالنسبة للجامعات، وتتمثل هذه الأهمية في: (De Jorge-Moreno, Castillo & Triguero, 2012, 412)

1- وسيلة لتعزيز وتنمية المشاريع التي تستفيد من قطاع الأعمال، وذلك بدعم الموارد العلمية والتكنولوجية التي تقدمها الجامعات، ومن ثم التأثير على الأنشطة والبرامج الجامعية.

2- المساعدة في تطوير منظومة الجامعة وتوجيهها نحو المنافسة التجارية محليًا دوليًا.

3- تُعد الأداة الفعالة لحل مشاكل مراكز البحث العلمي والباحثين وترجمة نتائج الأبحاث العلمية إلى مشروعات إنتاجية، كما تُعد أداة إستراتيجية للمحافظة على رأس المال الفكري.

4- تدعيم الروابط بين الجامعة والواقع الإنتاجي، بالاعتماد على حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة مما يجعل الجامعة إحدى أعمدة التنمية الاقتصادية.

5- دعم إنشاء وتطوير المشاريع القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والخبرة داخل الجامعات.

6- أداة رئيسة للتمويل الذاتي للجامعة حيث تسهم في حل مشكلات التمويل، ودعم البحث العلمي، وتحسين أساليب التدريس المرتبط بسوق العمل، وتحسين سمعة الجامعات، ومواجهة مشكلات زيادة التدفق الطلابي على الجامعات.

2) أهمية حاضنات الأعمال الجامعية بالنسبة للمؤسسات المجتمعية، وتتمثل في:

1- دعم التنمية الاقتصادية: تستطيع الحاضنات الجامعية بالجامعات تمكين المجتمعات والأقاليم التي تقام فيها من تحقيق معدلات عالية لإقامة أنشطة اقتصادية جديدة، وذلك من خلال العمل على تسهيل توطين وإقامة عدد من المشروعات الإنتاجية والخدمية الجديدة في هذا المجتمع.

2- تشجيع إنشاء وتنمية المشروعات البحثية الجديدة: ويتم ذلك من خلال القيام بتوفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي للمشروعات البحثية الجديدة.

3- تنمية المجتمع المحلي: وذلك من حيث القيام بتطوير وتنمية بيئة الأعمال المحيطة بها، وإقامة مشروعات إنتاجية في مجالات تنمية المجتمع المحلي، وجعل الحاضنة نواة تنمية محلية وإقليمية.

4- دعم وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص العمل: تُعد تنمية مهارات العمل الحر والقدرة على إدارة المشروعات البحثية وربط الجامعات بقطاعات الإنتاج من أهم تأثيرات وجود الحاضنات في أي مجتمع، بالإضافة إلى دورها في خلق فرص عمل من خلال الشركات التي تساعد في إقامتها.(عمر، 2007، 103- 104)

5- تسهم في دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية: من خلال وتنمية الأفكار الإبداعية والأبحاث التطبيقية، والعمل على تحويل البحث العلمي إلى مرحلة التنفيذ من خلال إقامة المشاريع البحثية، وتعمل على توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية للاستفادة من عملية التطور التكنولوجي. Falck, 2012, (42)

ويتضح مما سبق أن حاضنات الأعمال الجامعية تسهم في تعزيز دور الجامعات استثماريًا لتصبح جامعات منتجة، كما تساهم في توظيف نتائج البحوث من خلال تعزيز التواصل بين مراكز الأبحاث وقطاع الإنتاج، وخلق موارد بشرية مبدعة ومبتكرة في البحث العلمي، حيث تمنح للباحثين فرص التطور الذاتي من خلال تنمية روح العمل الحر، ومنحهم التدريب اللازم لإكسابهم المهارات، من خلال تشجيع تبادل الخبرات مع المجتمع المحلي، ونشر الأبحاث العلمية، والتواصل الدائم والمستمر بين الجامعة والمجتمع المحلي.

رابعًا: خصائص حاضنات الأعمال الجامعية:

تتميز حاضنات الأعمال الجامعة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الحاضنات باعتبارها مؤسسة تنشأ داخل المؤسسة التعليمية والجامعات وتأخذ الصبغة العلمية والبحثية لهما ومن اهم هذه الخصائص ما يلي:

1- الحاضنات الجامعية منفذ هام لتحويل مخرجات البحث العلمي إلى منتجات اقتصادية تجارية.

2- تمكين أصحاب المشروعات من الوصول إلى من يتبنى أفكارهم وتطويرها واستثمارها، وتوفير فرص تطوير القدرات والإمكانيات المبتكرة، وتوفير الإمدادات والخدمات الفنية والمهنية والمالية والإدارية.

3- عادة ما تنشأ هذه الحاضنات داخل الجامعات ومؤسسات التعليم ومراكز الابحاث أو بالاشتراك معها، لتيسير الاستفادة من الإمكانيات الفنية والبحثية لدى المؤسسات الجامعية.(أبوبكر، 2015، 301-302)

4- موطنًا للابتكار ومؤسسات تحفز الأعمال التجارية الجديدة، وتوفر رابطًا بين بيئة الحاضنة والبيئة الخارجية التنافسية، من خلال تقديم البنية التحتية والخدمات المختلفة وتعزيز الموارد والمعرفة للمشروعات

المحتضنة، والوصول إلى الشبكات خارجها وتوفير المشروعات المحتضنة؛ حيث تصبح الشبكات الخارجية مفيد في بناء رأس المال الاجتماعي من خلال ربط المشروعات المحتضنة بمؤسسات خارج الحاضنة. (Antunes, de Castro, 2021, 53)

5- تُعد استراتيجية مستدامة ونمو لرواد الأعمال، حيث تزودهم بالخبرة والشبكات والأدوات التي يحتاجونها لإنجاح مشروعاتهم، كما تساعدهم على ترجمة أفكارهم إلى أعمال مستدامة وفعالة، مما يعمل على تنويع الاقتصادات وتسويق التقنيات وإيجاد فرص العمل وبناء الثروة.

6- أداة مهمة لإطلاق العنان للبراعة البشرية وتمكين المؤسسات التنافسية وإيجاد فرص عمل مستدامة، كما تفيد أيضا في تطوير قطاعات اقتصادية جديدة.(Lose, 2021, 2)

ويتضح مما سبق أن حاضنات الأعمال الجامعية لها مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها تتمثل في اعتمادها على المنهج العلمي، وأنها تتناول كافة مجالات البحث العلمي ولا تقتصر على جانب واحد فقط، وتتميز بالإبداع التكنولوجي والإداري والتسويقي والخدمي، وتتناول مشكلات المجتمع الواقعية، وتربط بين أفكار الباحثين الجديدة وتحويلها لمشروعات ناجحة قابلة للتطبيق وللتسويق، وتستجيب لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية بالمجتمع، تشجع على التواصل الفعال في مختلف المستويات الداخلية والخارجية.

خامسًا: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال الجامعية:

1- الخدمات التمويلية: للمساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات تمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات.

2- الخدمات الإدارية: حيث يعتبر توفير الخدمات الإدارية جزء من مهام الحاضنة الجامعية والتي تقوم بتدريب العناصر الإدارية اللازمة وتوفير الخدمات الحاسوبية اللازمة، وإقامة الشركات والخدمات المحاسبية وإعداد الفواتير والتسويق.

3- خدمات السكرتارية: وتشمل خدمات معالجة النصوص، وتصوير المستندات والطباعة، وحفظ الملفات، والانترنت والفاكس، واستقبال المراسلات والمكالمات الهاتفية، وغيرها.(محمد،2021، 313-314)

4- الخدمات الاستشارية: وتشمل هذه الخدمات دراسة الجدوي الاقتصادية للمشروعات البحثية وتنفيذ استشارات الجودة الشاملة، والاستشارات التسويقية، والاستشارات القانونية وحماية الملكية الفكرية.

5- خدمات تنمية الموارد البشرية: من حيث تهيئة القوى العاملة بالمشروعات البحثية في كافة التخصصات، حيث تشمل هذه الخدمات ربط العاملين بالحاضنة وبأسواق العمل وتنمية مهارات هؤلاء الأفراد والربط مع الجهات التنموية المختلفة. (Yu,2014,309)

6- توفير البنية التحتية: حيث تقوم بتوفير مبنى نموذجي يتلائم مع إنشاء وتأسيس الأعمال بداخله، وتوفير الأماكن المجهزة لاستضافة المؤسسات المنتسبة إلى الحاضنة كما توفر المختبرات والاتصالات والتسهيلات المختبرية وتؤجر الأجهزة والمعدات المكتبية لتلك المشروعات أو الشركات وغيرها من الخدمات الأخرى.

7- الدعم الفني والتكنولوجي: تقوم الحاضنات الجامعية والبحثية بشكل خاص بتقديم أنواع مختلفة من الدعم التكنولوجي للمشروعات أو الشركات الناشئة التي تعتمد على التكنولوجيا في ممارسة نشاطها، وذلك بهدف تسريع ونشر المعرفة التكنولوجية.

8- المساعدة القانونية: غالبًا ما يحتاج المنتسبين للحاضنات إلى مساعدة قانونية مثل رخصة موافقة من الجهة المختصة على بناء الأرض أو استثمارها، والتسجيل الحكومي، وغيرها من الخدمات القانونية المعروفة. (عبدالمنعم، 2022، 348)

9- خدمات مرتبطة بالجامعة: تقوم حاضنات الجامعة بتقديم العديد من الخدمات للمجتمع تتمثل في: الاستعانة بالأمثلة الريادية لتوضيح أهمية الاختراع والابتكار، وإحداث شراكات وتحالفات مع جهات ترغب بالاستثمار في مبتكرات الطلاب وتسهيل عملية الاستفادة المتبادلة بين الطرفين، وتسهم في حل المشكلات الفنية والتقنية التي تواجهها الشركات وتطوير أساليب العمل والإنتاج والأداء، وتوعية الطلاب بأهمية دخول مجال الاستثمار، حتى يمكنهم من تطبيق أفكارهم. (Ramkissoon-Babwah, 2014, 16)

ويتضح مما سبق أن الخدمات التي تقدمها الحاضنات تختلف من حاضنة لآخرى، تتمثل في البنية التحتية من توفير المكان المناسب والقاعات وغيرها، والخدمات الاستراتيجية التي تشتمل على وضع خطط العمل وفريقا استشاريًا واستراتيجيات تسويقية وتمويلية، والدعم الفني من خبراء وباحثين مختصين، وكذلك توفير مصادر التمويل والموارد البشرية، ومدى قدرتها على مساعدة هذه المشروعات البحثية على النمو والتقدم خلال فترة الاحتضان.

خامسًا: عوامل نجاح حاضنات الأعمال الجامعية:

إن مقومات حاضنات الأعمال الجامعية تُعد بمثابة الأعمدة والدعائم التي يقوم عليها نجاحها في تحقيق أهدافها والوظائف المنوطة بها، حيث يقاس نجاح حاضنات الأعمال الجامعية بمقدار ما تحققه في نشر ثقافة البحث العلمي وتبني وتطوير أفكار وبراءات إختراعات الأكاديميين والباحثيين تجاريًا.

وأشار (إبراهيم، 2018، 414) إلى أن عوامل النجاح التي تساعدها على الاستمرارية في القيام بدورها في تنمية المجتمع تنمية مستدامة تتمثل فيما يلي:

1- نشر ثقافة الاحتضان لدى طلاب بالجامعات من أجل تعريفهم بالحاضنات الجامعية وآلية عملها وفوائدها وأنواعها ودورها في تنمية المجتمع.

2- أن تدار الحاضنة البحثية من قبل جهاز إداري متميز يستطيع القيام بإدارة كل العمليات داخل كل حاضنة بمستوى عالي من الأداء من تسويق ومحاسبة ومتابعة وتوجيه وإرشاد.

3- أن توفر الجامعات كل التكنولوجيا الحديثة اللازمة لنجاح تلك المشروعات داخل الحاضنة البحثية وما يلزمها من إمكانات مادية وأماكن وقاعات ومعامل ونتائج بحثية.

4- أن تقدم الحاضنات الجامعية للمشروعات المحتضنة مجموعة متكاملة من الخدمات اللازمة لها من خدمات عامة، خدمات تمويلية، وخدمات استراتيجية.

5- أن يتم اختيار المشروعات المحتضنة بعناية بحيث تكون جديدة ومطلوبة بالمجتمع المحلي وتتلائم مع موارد البيئة المتاحة، وحتى تعمل على تنمية المجتمع المحلي بشكل جيد وفعال.

6- أن يكون للحاضنة البحثية أهداف استراتيجية محددة وخطة موضوعة لتنفيذ تلك الأهداف المرجوة.

7- أن يدعم المجتمع الخارجي الحاضنة البحثية بكل ما يملك من وسائل الإعلام والدعاية لها، وتعاون كل الشركات الكبرى والمصانع مع تلك الحاضنة.

8- أن توفر الدولة التمويل اللازم لتلك الحاضنات الجامعية حتى تستطيع القيام بالخدمات المطلوبة منها.

9- وجود مجموعة من القوانين والتشريعات واللوائح التي تنظم عمل الحاضنات والجامعة وتحدد المسؤوليات والأهداف وآليات العمل بها.

ومما سبق يتضح أنه لكي تقوم حاضنات الأعمال الجامعية بدورها الأمثل في تعزيز التنافسية للجامعة لابد من توافر مجموعة من العوامل التي تساعدها على النجاح في عملها تتمثل في تحديد مجموعة الأهداف الاستراتيجية التي تسعى حاضنات الأعمال الجامعية لتحقيقها، مع ضرورة وجود جهات راعية لفكر وثقافة الحاضنات الجامعية واختيار المستفيدين المتميزين والقادرين على الإستمرار والنمو والعطاء، وخلق نوع من الترابط مع المراكز والمؤسسات البحثية المختلفة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وتوافر فريق إداري يعمل بروح الفريق ويتمتع بخبرة عالية ومتميزة، ومراقبة أداء الحاضنات وتقييم عملها للوصول إلى الوضع المنشود والإرتقاء بأداء الجامعات لتحقيق مستويات عالية من التميز.

سادسًا: المعوقات التي تواجه حاضنات الأعمال الجامعية:

تواجه حاضنات الأعمال الجامعية بعض المعوقات التي تُحد من فعاليتها ونجاها أو قد تؤثر على دورها وتتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

1- وجود مناخ مقيد لحرية البحث العلمي داخل الجامعة، بالإضافة إلى عدم التنسيق بين الجامعة والجهات المستفيدة، ومن ثم صعوبة تنفيذ نتائج البحوث الجامعية، وعدم ارتباطها بالواقع واحتياجات المجتمع، ومتطلبات تحقيق التنمية، ونقص المستلزمات الضرورية للنهوض بالبحث العلمي كالمعامل والمختبرات والأجهزة والمعدات.

2- معوقات تواجه الجامعة عن أداء دورها في خدمة المجتمع، بعضها يكمن في قنوات التواصل بين الجامعة والمجتمع، والبعض الآخر يرتبط بعدم الاهتمام الكافي بتضمين قضايا المجتمع ومشكلاته في المناهج والمقررات الدراسية للجامعة، بالإضافة إلى الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل. (ضاحي، 2009، 111)

3- ضعف العلاقة بين الجامعات وقطاعات العمل والإنتاج وما يحدث بهما من تغيرات، الأمر الذي يحول دون قيام علاقة فاعلة بين التعليم وسوق العمل.

4- ضعف الإنفاق على التعليم الجامعي، مع توجيه الجزء الأكبر من الميزانية المخصصة لكل جامعة للإنفاق على النواحي الإدارية، ووجود قيود عديدة على حرية استخدام الجامعة المخصصات المالية بالطريقة المثلى حيث تقيد حرية الجامعة في نقل المخصصات المالية من بند إلى آخر.

5- وجود القوانين واللوائح المتشددة والتي تحكم إدارة العملية التعليمية وتحد من صلاحيات اتخاذ القرار على المستويات المختلفة. (أبوالمجد، 2015، 321)

6- اختلاف أهداف المشروعات التي يتم احتضانها وأهداف الحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر التي ستحمله الحاضنة عند تقديم المساعدة المالية أو حتى ضمانها أمام الأعمال المالية التي تمنح القروض.

7- عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي التي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل. (هيكل، 2021، 109)

ومما سبق يتضح افتقار حاضنات الأعمال الجامعية للكثير من العناصر التي تجعلها أكثر نجاحًا وفاعلية مثل الحاجة إلى التدريب والخبرة في القضايا المتعلقة بإدارة الحاضنة، وضعف مستوى العلاقة بين أغلب حاضنات الأعمال بالجامعات والمؤسسات البحثية وبالتالي هجرة ذوي الخبرات نحو الخارج، وضعف

الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير والابتكار وضعف التمويل من طرف الدولة أو من القطاع الخاص، وكذلك ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية، ووجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنيع ومؤسسات البحث العلمي وغياب التنسيق والتعاون بين المشاريع الصناعية المتشابهة في مجال صناعي واحد.

سابعًا: المتطلبات اللازمة لحاضنات الأعمال الجامعية:

يمكن عرض أهم التمطلبات اللازمة للحاضنات البحثية لدعم البحث العلمي كالتالي:(حسن؛ أحمد، 2020، 228-229)

1- تعزيز الشراكة بين الحاضنات الجامعية وبين المؤسسات التربوية والتعليمية المختلفة لتوفير فرص لاحتكاك الباحثين بمرافق الإنتاج والخدمات.

2- تنظيم مؤتمرات وندوات لدراسة المستجدات التربوية ومناقشة نتائج البحوث مع المؤسسات المعنية التي ترتبط خدماتها بالمنتج البحثي العلمي.

3- يجب توفير الخدمات اللازمة لإجراء البحوث العلمية التجريبية والميدانية، من مكتبات إلكترونية ومعامل متنوعة وغيرها من الخدمات.

4- تنمية الباحثين مهنيًا، والارتقاء بمستواهم الأكاديمي من خلال تقديم برامج تدريب في مجال التخصص، مع إتاحة الفرص لتجريب الأفكار الجديدة، بما يسهم في تكوين معرفة جديدة يمكن استثمارها.

5- ربط الخطط البحثية باحتياجات الواقع التربوي، من خلال عمل دراسات مسحية لاحتياجات المجتمع ونظامه التعليمي من بحوث وقضايا ومشكلات تربوية ذات صلة وثيقة بتنمية المجتمع، ووضعها في صورة خريطة بحثية، والعمل على نشرها بين الباحثين والجامعات والمراكز البحثية.

6- استقطاب الكفايات من الباحثين وذوي الخبرة، وتشجيع التعاون بينهم الإجراء بحوث جماعية، من خلال تشكيل فريق بحثية لتقديم المشورة الفنية، فيما يتعلق باختيار موضوعات البحوث، وإرشادات أعضاء الفريق البحثي للتصدي للمشكلات البحثية والمجتمعية.

7- ضرورة توفير الاستشارات العلمية والفنية للمؤسسات التربوية والتعليمية؛ بما يسهم في حل مشكلاتها وتطويرها.

8- إتاحة الفرص لتواصل الباحثين علميًا والاستفادة من باحثين وخبراء في جامعات دولية أجنبية، من خلال توفير منح دراسية لهم في تلك الجامعات، والتعاون معهم في مشروعات بحثية، بما يسهم في رفع مستواهم وتطوير المعايير البحثية لديهم.

وفي ضوء ماسبق يتضح أن حاضنات الأعمال الجامعية بالجامعات يمكن أن تؤدي دورًا كبيرًا في الارتقاء بمستوى بالجامعات والبحث العلمي إذا ما توافر مجموعة من المتطلبات اللازمة لذلك تتمثل في الإعداد والتخطيط الجيد لأنشطة وأعمال الحاضنة البحثية واعتماد خطة استراتيجية تتوائم مع خطط التنمية الاقتصادية واحتياجات الواقع وقابلة للتطبيق على أرض الواقع، واختيار موقع مناسب وتوافر الإمكانات اللازمة له، وضرورة توافر صور الدعم والتمويل المختلفة من قبل المجتمع والمؤسسات الإنتاجية والحكومة للمشروعات البحثية، ومدى توافر الكوادر العلمية المؤهلة والمدربة للعمل بالحاضنة، وفتح قنوات الإتصال المختلفة على المستوى المحلي والدولي بما سهم في تبادل الخبرات.

المحور الثاني: الأسس النظرية للشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية.

يتناول المحور الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية من حيث مفهومها وأهميتها وأهدافها وأشكال الشراكة البحثية، وعوامل نجاحها ومعوقاتها ومتطلبات تحقيقها.

أولًا: مفهوم الشراكة البحثية:

تُعرف الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع بأنها شراكات مصممة لتسخير الموارد الفريدة للجامعة والمجتمع لحل مشكلة اجتماعية، وعادةً ما تشمل موارد الجامعة رأس المال البشري والخبرات ورأس المال المالي بينما تتكون موارد المجتمع من المعرفة الحقيقية والوصول إلى مجموعات خاصة وامتلاك دور صانع التغيير داخل مجتمعهم، فيجتمع كل من الكيانين معًا لإقامة شراكات تدور حول زيادة المعرفة في مجال معين، وبناء العلاقات بين الكيانين من أجل استمرار الشراكة(Smith, 2015, 14).

وتُعرف بأنها عملية ديناميكية تتضمن عقد اتفاق بين طرفين أو أكثر، للاشتراك فى مشروع ما أو القيام بنشاط ، يتم من خلالها التكامل بين كافة الأطراف، ويسعى الشركاء غالبًا لصياغة أهداف جديدة مشتركة مبنية على أسس من الإدارة والفهم المشترك والارتباط بعقد يستتبعه التزامات ملزمة للأطراف كافة.(طه، 2020، 513)

ويتضح مما سبق أن الشراكة البحثة عبارة عن علاقة تعاون منظمة ومخططة ومقصودة لتحقيق منافع وفوائد مشتركة للجامعات مؤسسات المجتمع، كما أنها علاقة تعاقدية تتم من خلال وثائق أو عقود رسمية مكتوبة، أنا تتم بشكل مدروس يسمح بتكوين شبكة عمل يشترك فيها جميع الأطراف في السلطة والمسئولية وتحمل المخاطر وتقاسم الأعباء والفوائد، أنها تتطلب توافر نوع من الشفافية والمحاسبية لكل طرف من أطراف الشراكة.

ثانيًا: أهداف الشراكة البحثية:

تهدف الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية بصفة أساسية إلى تعظيم الاستفادة من البحث العلمي في تطوير الإنتاج والصناعة، بحيث تصبح قادرة على المنافسة العالمية، وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1- توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أدائها، ورفع كفاءتها التعليمية من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي وتجهيزاته والإنشاءات وغيرها.

2- تعزيز المركز التنافسي للجامعات وتمكينها من مواكبة التطورات الحديثة في مختلف المجالات.

3- توفير البنية التحتية والتقنية المتطورة للجامعات بما يمكنها من تحسين بيئتها التعليمية.

4- دمج الطلاب في سوق العمل من خلال إشراكهم في خبرات تعليمية تعاونية وتدريبهم في المؤسسات المجتمعية لتنمية مهاراتهم العملية والتطبيقية.

5- زيادة قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة والتقنية المتطورة، والإفادة منها في تطوير المجتمع. (محمد، 2017، 252)

6- الإستفادة من نتائج البحوث التطبيقية والمعرفة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة المنتجة بالجامعات، وربط البحوث التطبيقية بالجامعات بالمشكلات المختلفة التي تواجه مؤسسات المجتمع.

7- ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة.

8- ربط إستراتيجية البحث العلمي في الجامعات بمشكلات ومتطلبات التطوير الشامل المؤسسات المجتمع.

9- ضمان الإفادة من الموارد والإمكانات المتاحة بمؤسسات المجتمع في تطوير منظومة البحث.

10- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية للمؤسسات المجتمعية في ظل اهتمام الدول بهذا المجال. (شحاته، 2019، 21-22)

يتضح مما سبق أن أهدف الشراكة البحثية تتمثل في توفير مصادر تمويل جديدة تمكن الجامعات من تطوير أدائها، والمساهمة في توفير البنية التحتية والتقنية المتطورة للجامعات بما يمكنها من تحسين بيئتها التعليمية، وكذلك زيادة قدرة تلك الجامعات على إنتاج المعرفة الجديدة والتقنية المتطورة، أما على مستوى المجتمع فإنها تتمثل في تحسين كفاءة المؤسسات المجتمعية، وربط البحوث التطبيقية بمشكلات المجتمع المختلفة، والإفادة من نتائج البحوث العلمية في تطوير المجتمع وتنميته، بالإضافة إلى دمج الطلاب في سوق العمل..

ثالثًا: أهمية الشراكة البحثية:

تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية العديد من الفوائد حيث تتعاون مؤسسات المجتمع والجامعات وتتقاسم المنافع في مجال التعليم والبحوث ونقل المعرفة والابتكار وتحقيق التميز والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتمثل أهمية الشراكة الحثية فيما يلي:(يوسف، 2019، 424-426)

1- زيادة كمية ونوعية الأبحاث المنتجة من الجامعات، وتحسين محتوى التدريس الخاص بهم والأساليب وفقًا لاحتياجات ومتطلبات السوق.

2- تتمثل إحدى أهم مميزات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع في تنمية روح المبادرة الاستثمارية للتعليم الجامعي، وحرصه على الفاعلية والكفاءة، وتنمية التنافسية والعناية بالمهارات البحثية.

3- تساعد أعضاء هيئة التدريس والباحثين على توظيف مهاراتهم ومعارفهم لمواجهة التحديات والقضايا التي تكون محل اهتمام الشركاء خارج نطاق الجامعة، وتبادل الخبرات، وتطوير البرامج والمشاريع بما يتوافق وحاجات المستفيدين.

4- تعزيز الموارد المالية للجامعات وانفتاحها على قضايا المجتمع وبناء الروابط العلمية والاقتصادية معه؛ وذلك من خلال توفير الكثير من الفرص والمجالات لتدريب الطلاب وتطوير المناهج والمقررات الجامعة ووفقًا السوق العمل وحاجات المجتمع.

5- مساهمة تلك الشراكات مع مؤسسات المجتمع للوصول بالجامعة إلى المعايير الدولية للجودة ومنافسة الجامعات العالمية في هذا المجال.

6- تتيح الشراكة لمؤسسات المجتمع الفرصة لمتابعة البحوث الأساسية والتطبيقية الحديثة والحصول على المعرفة العلمية والتقنية المستقبلية، والتواصل مع العلماء الذين هم قادة الصناعة في المستقبل، وبالتالي زيادة في الأرباح والمردود المالي.

يتضح مما سبق أن الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية تقوم على أساس التعاون بين الطرفين في عدة مجالات لتحقيق منافع وفوائد متعددة لكلا الطرفين؛ فالجامعات تسعى للحصول على دعم مالي ومادي يساعدها في تطوير أدائها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث ودراسات وكوادر بشرية متخصصة في مختلف المجالات، فالشراكة البحثية من شأنها أيضًا تنمية دخل الجامعة، وتعزيز سمعتها ووظيفتها بين الجامعات المناظرة، وانفتاحها على قضايا المجتمع، وبناء الروابط العلمية والاقتصادية معه.

رابعًا: أشكال الشراكة البحثية:

تتعدد وتتنوع أشكال الشراكة البحثية بين الجامعات بعضها البعض وبينها وبين مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص، وتأخذ الشراكة البحثية أحد الأشكال التالية:(دسوقي، 2022، 126-128)

1- الاستشارات: ويتم ذلك من خلال طلب الأفراد أو المؤسسات الحكومية والخاصة استشارات معينة من الجامعات نظير مقابل مادي.

2- البحوث التعاقدية : وفيها يتم التعاقد مع الشركات والوزارات (أي جهة حكومية أو خاصة لتنفيذ برامج بحث وتطوير، أو إجراء مشروعات أو أبحاث تطبيقية مشتركة مع الجامعات لتطوير المعرفة وتطبيق التكنولوجيا.

3- الكراسي البحثية: وفيها يقوم رجال الأعمال أو القطاع الخاص أو المؤسسات بتقديم التمويل اللازم لإنشاء هذه الكراسي لدعم البحث العلمي بالجامعات في تخصص علمي معين، ويتم من خلالها استقطاب العلماء والباحثين المتميزين والموهوبين.

4- برنامج المنح السنوية: ويتم ذلك بقيام مؤسسات المجتمع والقطاع الخاص بتقديم المنح والهبات العينية للجامعات لتوفير احتياجاتها من الأجهزة والمعدات بموجب اتفاقية معينة.

5- مراكز البحوث المشتركة التي يتم إنشائها بالتعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص المختلفة، وتهدف إلى زيادة الموارد المالية للجامعات من الخدمات البحثية التي تقدمها لقطاعات الإنتاج ومؤسسات المجتمع المختلفة، مع الحفاظ على التزاماتها العلمية والثقافية تجاه المجتمع.

6- حاضنات الأعمال: ويتم من خلالها دعم البحوث التطبيقية وتنمية المنشآت الاقتصادية الصغيرة المبنية على المعرفة والتقنية، وتبني أفكار ومشروعات الباحثين المتميزين وتحويلها من مجرد نموذج معملي إلى منتجات ومشروعات جديدة.

يتضح مما سبق أن هناك أشكالا متنوعة للشراكة في مجال البحث العلمي بين الجامعات والمؤسسات والهيئات المجتمعية المختلفة لتشمل الشراكة التعاقدية، الكراسي البحثية، الحاضنات التكنولوجية، والشراكة المالية والشراكة التقنية والشراكة التجارية والشراكة فى البحث والتطور، وهذه الأشكال المتنوعة من الشراكة تتيح لكل جامعة أو مؤسسة أن تختار الشكل الذي يناسبها ويحقق أهدافها، وأهداف المجتمع الموجودة فيه، إلا أن هناك بعض العوامل التي قد تؤثر سلبًا أو إيجابًا في فعالية الشراكة.

خامسًا: معوقات تحقيق الشراكة البحثية:

تواجه عملية الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تفعيلها والاستفادة من إمكاناتها على وجه أكمل، وتتمثل هذه المعوقات كما يلي: (محمد، 2017، 256-257)

1- عزوف مؤسسات المجتمع عن المشاركة في تمويل المشروعات البحثية والخدمات التي تقدمها الجامعات.

2- اكتفاء بعض مؤسسات المجتمع بما لديها من خبراء وفنيين لحل ما يعترضها مشكلاتها.

3- محدودية الميزانيات التي تخصصها مؤسسات القطاع الخاص لأنشطة البحث والتطوير، وإنشاء المعامل والمختبرات ومراكز التقنية وغيرها.

4- عدم توافر الكوادر البشرية المتخصصة في البحث والتطوير في مؤسسات المجتمع للقيام بالتنسيق في هذا الصدد مع الجامعات.

5- ضعف اهتمام مؤسسات المجتمع بإنشاء وحدات للبحث والتطوير بها، بحيث تتولى تقدير الاحتياجات من البحوث والتنسيق مع الجامعات لإنجازها.

6- ضعف ثقة المجتمع في الإمكانات والخبرات بالجامعات، واتجاهها إلى التعاقد مع المؤسسات البحثية الأجنبية، للحصول على الاستشارات والتقنيات المتطورة.

7- عدم وجود آليات فعالة لربط البحث العلمي بالصناعة واعتماد قطاعات الصناعة الوطنية على الخبرات الأجنبية وغياب الثقة في البحوث المصرية.

8- ندرة عقود الشراكة البحثية بين المؤسسات المجتمعية والجامعات.

9- عدم وجود آليه لتسويق البحث العلمي، وعدم وجود قاعدة بيئات للمشاريع البحثية محليًا ودوليًا.

10- ضعف الجهود المبذولة وقلة الإدارات المسئولية عن الشراكات البحثية بالجامعات وضعف مشاركة لدى رجال الأعمال والصناعة في تمويل البرامج البحثية.

11- ضعف ثقة المؤسسات الاستثمارية في قدرة الأبحاث الجامعية على معالجة مشكلاتها.(يوسف، 2019، 533)

ومما سبق يتضح أن هناك العديد من المعوقات التي تعوق الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية، تتمثل في ضعف الوعي المجتمعي بأهمية البحث العلمي، وقلة الموارد المالية التي تخصصها مؤسسات المجتمع لدعم البحث العلمي بالجامعات، وقلة توافر الكوادر البشرية المؤهلة، وضعف البنية

التحتية لمنظومة البحث العلمي والابتكار، ومن ثم لابد من بذلك الجهود لتذليل تلك المعوقات حتى تتم الشراكة بفاعلية وتستطيع الجامعات المصرية تحقيق التميز وذلك من خلال تفعيل دور الحاضنات الجامعية بالجامعات المصرية.

سادسًا: متطلبات تحقيق الشراكة البحثية:

لبناء شراكة بحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية توجد مجموعة من المتطلبات لابد من توافرها لتكون تلك الشراكة فعالة وتحقق الأهداف المرجوة منها وتعود بالنفع على كل من الجامعات والمجتمع، وتتمثل متطلبات الشراكة البحثية فيما يلي:(رحيم، 2022، 111-112)

1- تحديد واضح لرؤية وأهداف الشراكة بين الطرفين.

2- وجود هيكل تنظيمي للشراكة.

3- توافر إجراءات العمل التعاوني، والتزام كل طرف من الشراكة بدوره المحدد له.

4- خلق بيئة تعليمية جيدة، والانفتاح على الأفكار الجديدة.

5- وجود بنية تحتية مؤهلة بالكوادر البشرية والمتطلبات المادية اللازمة لدعم الشراكة وتحقيق أهداف كلا الطرفين.

6- تشجيع وحث أعضاء هيئة التدريس بالجامعات على الشراكة البحثية مع مؤسسات المجتمع المختلفة، وتقديم الدعم الكافي لهم.

7- مواجهة التحديات والأزمات التي تواجهها الجامعات، وذلك من خلال المنفعة المتبادلة من الشراكة حيث تحصل الجامعات على الدعم المادي والموارد المالية اللازمة لتطويرها، في حين تستفيد مؤسسات المجتمع من إمكانيات الجامعة وخبراتها.

8- تحفيز الطلاب على الشراكة البحثية، وربط مشاريع تخرجهم بمشكلات المجتمع لتفعيل الشراكة، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية لهم.

9- تطوير التشريعات والقواعد ووضع سياسة محددة للشراكة لضبط العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص، وحفظ حقوق وبراءات الاختراع للباحثين في ملكية أبحاثهم العلمية وأبداعتهم، بحيث لا يتم استغلالها بصورة خاطئة.

10- ربط المقررات الدراسية في الجامعات بقضايا المجتمع ومشكلاته، لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى الطلاب، وحثهم على المشاركة في برامج الشراكة.

يتضح مما سبق أن هناك مجموعة من المتطلبات لتحقيق شراكة فعالة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية تتمثل في وضع ضوابط وسياسات محددة لتنظيم عملية الشراكة بين الطرفين، والتخطيط الجيد

من وضع رؤية وأهداف واضحة ومشتركة للشراكة يسعى الطرفين لتحقيقها وذلك من خلال ارتباط رؤية الجامعات ورسالتها وخططتها بالقضايا المتعلقة بالشراكة مع مؤسسات المجتمع، وكذلك وجود هيكل تنظيمي مرن للشراكة، وضرورة توافر بنية تحتية ودعم مالي مناسب لتحقيق الشراكة.

المحور الرابع: الواقع النظري للشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية:

في ضوء خطة الإصلاح الاقتصادي وإستراتيجية تشجيع استثمار القطاع الخاص وزيادة دوره في تنفيذ مشروعات البنية التحتية الاجتماعية، قامت الحكومة المصرية بتفعيل سياسة وبرنامج الشراكة مع المؤسسات المجتمعية من خلال تأسيس الوحدة المركزية للشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية لكي يتم القضاء على الصعوبات التي تواجه القطاع الخاص بمشروعات الشراكة سواء كانت خاصة بالإطار المؤسسي أو الخاصة بضعف الوعي العام، بالإضافة إلى قيام الحكومة بإعداد مشروع القانون الجديد بالشراكة مع القطاع الخاص للقضاء على الصعوبات الخاصة بقصور التنظيم التشريعي.(دسوقي، 2022، 129)

وقد تضمن مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم الجامعي في مصر مشروعًا خاصًا بتعميق الروابط بين مؤسسات التعليم الجامعي بقطاعات الإنتاج والخدمات، وهو المشروع رقم (١٧)، والذي يقوم على تصميم شامل يحقق الترابط بين الجامعات والمعاهد وبين قطاعات الإنتاج والخدمات، بهدف تدريب الطلاب وتنمية أعضاء هيئة التدريس والاستعانة بالممارسين في التدريس، وتنظيم البحوث والاستشارات والخدمات العلمية والتقنية التي تقدمها الجامعات للمساهمة في حل مشكلات الإنتاج وتطوير القدرات الإنتاجية، ويهدف هذا المشروع إلى إيجاد رؤى جديدة لمحتويات مناهج التعليم تتوفر فيها مقومات التحديث والتفاعل والارتباط مع متطلبات سوق العمل ومواقع الإنتاج والخدمات، وفي ضوء هذه الأهداف قامت، بعض الجامعات بإجراء شراكات مع مؤسسات المجتمع المصري وهيئاته، إلا أن هذه الشراكات تعتمد على المبادرات الفردية من أعضاء هيئة التدريس، أو المبادرات المؤسسية التي تحدث من بعض الأقسام العلمية أو الكليات أو الجامعات.(دياب، 2019، 55)

وقد قطعت بعض الجامعات والمؤسسات البحثية شوطًا لا بأس به في اتجاه تدعيم الشراكة المجتمعية بينها وبين القطاعات الإنتاجية ومؤسسات المجتمع، ولكن لا زال أمام الجامعات المصرية الكثير حتى تصبح عملية الشراكة البحثية على المستوى المطلوب، وذلك لوجود بعض المعوقات التي تعوق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية، حيث أكدت بعض الدراسات أن من أبرز المعوقات التي تعاني منها الجامعات المصرية وكان لها اثر سلبي على ضعف الشراكة البحثية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع تتمثل في: (يوسف، 2019، 533)

1- عدم وجود آليات فعالة لربط البحث العلمي بالصناعة واعتماد قطاعات الصناعة الوطنية على الخبرات الأجنبية وغياب الثقة في البحوث المصرية.

2- ضعف عدد البراءات المسجلة سنويًا للمصريين وكذلك ضعف عدد البراءات المسجلة من الجامعات والمراكز البحثية حيث لا تتعدى 0.5 % سنويا من إجمالي البراءات.

3- تدني ترتيب الجامعات المصرية في مؤشر الابتكار العالمي (المركز ٩٩ من إجمالي ١٤٣ دولة).

4- تهميش البحوث الاجتماعية والإنسانية. قلة الأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل المجتمع، وضعف الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية بالمحافظة.

5- ضعف تمويل شراء الأجهزة العلمية والبحثية وعدم توفر متخصصين في صيانة أجهزة المعامل البحثية.

6- ندرة عقود الشراكة البحثية بين القطاع الخاص والجامعات المصرية.

7- عدم وجود آليه لتسويق البحث العلمي، وعدم وجود قاعدة بيئات للمشاريع البحثية محليًا ودوليًا.

8- ضعف ثقافة المشاركة لدى رجال الأعمال والصناعة في تمويل البرامج البحثية التي يمكن أن تطور صناعتهم ومشروعاتهم الإنتاجية وتمكنهم من حل مشكلاتهم.

9- ضعف ثقة المؤسسات الاستثمارية في قدرة الأبحاث الجامعية على معالجة مشكلاتها.

10- ضعف الجهود المبذولة وقلة الإدارات المسئولية عن الشراكات البحثية بالجامعات المصرية وضعف ثقافة المشاركة لدى رجال الأعمال والصناعة في تمويل البرامج البحثية.

11- على الرغم من وجود مراكز وإدارات البحوث وخدمات تمويل البحوث بالجامعات إلا أنها لا تختص بإجراءات الشراكة البحثية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

12- على الرغم من تعدد مجالات الشراكة البحثية بالجامعات إلا أنها مجالات خدمية ولا تتم وفق شراكة بحثية مع مؤسسات المجتمع.

ويتضح مما سبق رغم الجهود المبذولة من الجامعات المصرية في سبيل الارتقاء بالشراكات البحثية بينها وبين مؤسسات المجتمع، بما يمكنها من الوصول بمستوى أدائها البحثي إلى تطلعات ورؤية الدولة المصرية والتي تنبع من الاعتراف بأهمية الدور البحثي للجامعات في دعم عمليات التنمية الشاملة والنهوض بالمجتمع، إلا أن تلك الجهود مازالت قاصرة ولا تحقق الأهداف المرجوة منها، نتيجة للعديد من المعوقات التي تواجه تحقيق الشراكة البحثية تتمثل في عدم وجود بنتية تحتية داعمة للبحث العلمي،

ونقص الموارد المالية، واهتمام الجامعات بالجانب الأكاديمي على حساب الجانب التطبيقي، وضعف قنوات الاتصال بين الجامعات المصرية ومراكزها البحثية من جهة ومؤسسات المجتمع من جهة أخرى.

المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على واقع دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية من وجهة نظر عينة من اعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالكليات العملية والنظرية بالجامعات الحكومية المصرية.

أولًا: إجراءات الدراسة الميدانية:

تشتمل إجراءات الدراسة الميدانية على تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة، وكيفية بناء أداتها، وتطبيق الأداة على العينة المختارة، والمجال الزمني لتطبيق الدراسة، وإجراء المعالجة الإحصائية للبيانات، وسوف يتم تناول هذه العناصر تفصيلًا فيما يلي:

(1) مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بالجامعات المصرية الحكومية، وتم أخذ عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع باستخدام معادلة ستيفن ثامبسون الإحصائية(Thompson, 2012, 59) لتحديد عدد أفراد العينة الممثلة للمجتمع والمبينة على النحو التالي:

$$n = \frac{Np(1-p)}{(N-1)\left(\frac{d^2}{Z^2}\right) + p(1-p)}$$

حيث(n) حجم العينة، (N) حجم المجتمع، (Z) الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.05) وتساوي (1.96)، (d) نسبة الخطأ وتساوي(0.05)، (p) القمية الإحتمالية وتساوي(0.50)، وبتطبيق المعادلة السابقة على مجتمع الدراسة يكون إجمالي الحد الأدنى من العينة المطلوبة كالتالي:

$$n = \frac{27083 \times 0.5(1-0.5)}{(27083-1) \times \left(\frac{(0.05)^2}{(1.96)^2}\right) + 0.5(1-0.5)} = 379$$

وتم اختيار عينة البحث باستخدام طريقة العينة العشوائية متعددة المراحل، حيث تم اختيار أربع جامعات هي (القاهرة، الأسكندرية، أسيوط، والفيوم)، وتم اختيار بعض الكليات داخل كل جامعة، وفي كل كلية تم اختيار عينة عشوائية من أعضاءهيئة التدريس والهيئة المعاونة، والجدول التالي يوضيح توزيع أفراد عينة الدراسة:

جدول(1)

عدد أفراد العينة ونسبتهم المئوية بالنسبة للمجتمع الأصلي

الجامعة	عدد أفراد المجتمع الأصلي	عدد أفراد العينة المنتقاة	نسبة تمثيل العينة(%)
الفيوم	2500	223	% 8.9
القاهرة	12533	178	% 1.4
الاسكندرية	6671	141	% 2.1
أسيوط	5433	132	% 2.4
الإجمالي	**27083**	**674**	% 2.5

(2) أداة الدراسة:

اعتمد البحث على الاستبانة كأداة اشتملت في صورتها النهائية على(25) عبارة، وأمام كل عبارة من عبارات الاستبانة ثلاثة اختيارات للإجابة هى (نعم / إلى حدما / لا)، بحيث يكون الدرجة المقابلة لكل اختيار هى(3- 2- 1) على الترتيب.

(3) صدق الأداة:

تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

أ-الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين): بعد إعداد الصورة المبدئية للاستبانة تم تحكيمها بعرضها على مجموعة من المحكمين من أساتذة التربية وفي مجال التخصص بالجامعات الحكومية المصرية، وفى ضوء ملاحظات المحكمين من تغيير ودمج وحذف وإضافة تم عمل التعديلات اللازمة لتصبح الاستبانة في صورتها النهائية صالحة للتطبيق.

ب- صدق الاتساق الداخلي للأداة: بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانيًا، وتم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة، وقد بلغ معامل الارتباط (0.91**) مما يدل على ارتباط عبارات الاستبانه ببعضها البعض، وأنها تتمتع بدرجة عالية من الصدق.

(4) ثبات الأداة:

لحساب ثبات الاستبانة تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ للتأكد من الاتساق الداخلي لفقرات الأداة، وقد بلغ معامل الثبات بطريقة ألفا مكرونباخ (0.95) وهو معامل ثبات مرتفع مما يدعو للوثوق في أداة الدراسة.

(5) المعالجة الإحصائية:

تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS حيث تم استخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية لوصف اتجاهات مفردات الدراسة نحو متغيرات الدراسة ولتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، وبالتالى فئة المنخفض (من1: 1.66), وفئة متوسط (1.67: 2.33), وفئة مرتفع من (2.34: 3), وهكذا أصبح بالإمكان تصنيف قيم المتوسطات الحسابية لكل بند من بنود الاستبانة وكذلك للمتوسط الكلي للدراسة، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المناسبة وفقًا لطبيعة تساؤلات الدراسة ومستوى قياس المتغيرات الكلية.

ثانيًا:عرض وتحليل نتائج الدارسة الميدانية وتفسيرها:

أسفرت المعالجة الإحصائية لاستجابات أفراد العينة عن النتائج التالية

جدول(2)

التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية و كا^2 حول واقع دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية

م	البنود		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه البند	كا2	الترتيب
1	تحصل الحاضنات الجامعية على دعم مالي من بعض المؤسسات الدولية المانحة لتمويل البحوث العلمية والمشروعات البحثية وفق القوانين والتشريعات المنظمة لذلك.	ك	42	304	328	1.58	0.61	52.67	منخفض	224.06	11
		%	6.23	45.10	48.66						
2	تتنوع المصادر المالية التي تحصل عليها الحاضنات من مؤسسات المجتمع المختلفة.	ك	56	252	366	1.54	0.61	51.33	منخفض	218.86	16
		%	8.31	37.39	54.30						
3	تقدم الحاضنات الجامعية جوائز التميز البحثي لتشجيع الباحثين على النشر المحلي والدولي.	ك	147	193	334	1.72	0.8	57.33	متوسط	84.52	1
		%	21.81	28.64	49.55						

م	البنود		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه البند	كا2	الترتيب
4	تحرص الحاضنات الجامعية على نشر ثقافة تسويق البحوث العلمية بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات المصرية.	ك	63	366	245	1.73	0.62	57.67	متوسط	207.08	1
		%	9.35	54.30	36.35						
5	تقوم الحاضنة بالتنسيق مع الجامعة بتنظم معارض لعرض الأفكار والمشاريع المحتضنة لتسويقها للمستثمرين والمجتمع المحلي.	ك	75	210	389	1.53	0.69	51.00	منخفض	220.86	16
		%	11.13	31.16	57.72						
6	تعقد الحاضنات الجامعية اتفاقات توأمة مع الجامعات العالمية الرائدة للاستفادة من خبراتها.	ك	78	221	375	1.56	0.69	52	منخفض	196.4	13
		%	11.57	32.79	55.64						
7	تقدم الحاضنات الجامعية برامج دولية تعاونية في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.	ك	63	246	365	1.55	0.66	51.67	منخفض	206.01	15
		%	9.35	36.50	54.18						
8	تساعد الحاضنات الجامعية في توجيه المبدعين والمبتكرين في التواصل مع الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث.	ك	56	325	293	1.65	0.63	55	منخفض	192.21	6
		%	8.31	48.22	43.47						
9	تتعاون الجامعة مع الجامعات الرائدة في مجال الحاضنات الجامعية بما يسهم في تطوير الجامعات المصرية.	ك	103	236	335	1.66	0.73	55.33	منخفض	120.64	5
		%	15.28	35.01	49.70						
10	تعقد اجتماعات بين القيادة الجامعية وقيادات مؤسسات المجتمع لتوضيح الفوائد من إنشاء	ك	95	259	320	1.67	0.71	55.67	متوسط	120.54	4

م	البنود		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه البند	كا2	الترتيب
	الحاضنات بالجامعات.	%	14.90	38.43	47.48						
11	توجد عدد من الاتفاقات وبروتوكولات التعاون بين الحاضنات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.	ك	97	258	319	1.67	0.71	55.67	متوسط	117.1	3
		%	14.39	38.28	47.33						
12	تستطلع الحاضنات الجامعية احتياجات مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من المشروعات البحثية.	ك	80	264	330	1.63	0.69	54.33	منخفض	149.42	8
		%	11.87	39.17	48.96						
13	تستطلع الحاضنات الجامعية رأي الكليات بالجامعة حول المجالات البحثية الجديدة ذات المردود المجتمعي.	ك	70	236	368	1.56	0.67	52	منخفض	198.49	13
		%	10.39	35.01	54.06						
14	تقدم الحاضنات الجامعية منح للمشاريع التي تلبي احتياجات المجتمع.	ك	75	259	340	1.61	0.68	53.67	منخفض	164.15	9
		%	11.13	38.43	50.45						
15	تنفذ الحاضنات الجامعية بحوث ومشاريع تطبيقية لقطاعات المجتمع المختلفة لتوفير بدائل التمويل.	ك	72	259	343	1.6	0.67	53.33	منخفض	171.31	10
		%	10.68	38.43	50.89						
16	يتم تقييم أداء الحاضنات الجامعية بالجامعة مقارنة بالحاضنات الجامعية على المستوى المحلي والعالمي.	ك	74	240	360	1.58	0.68	52.67	منخفض	183.61	11
		%	10.98	35.61	53.41						
17	ترصد الحاضنات الجامعية مستوى رضا المجتمع المحلي عن المخرجات البحثية لديها.	ك	100	235	339	1.65	0.73	55	منخفض	127.83	6

م	البنود		نعم	إلى حد ما	لا	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	النسبة المئوية	اتجاه البند	كا2	الترتيب
		%	14.84	34.87	50.3						
	المجموع الكلي	ك	1347	4363	5749	1.62	0.68	53.92	منخفض	127.83	
		%	11.75	38.08	50.17						

*** قيمة (كا^2) الجدولية عند مستوى (0.01) = 9.210، وعند مستوى (0.05) = 5.991 لدرجة حرية (2)**

يتضح من الجدول (2) أن جميع قيم كا^2 لكل عبارات المحور دالة إحصائيًا عند مستوى(0.01), وهذا يؤكد أن أراء عينة الدراسة حول بنود هذا البعد متسقة مع نفسها, وهذه البنود تميز آراء عينة الدراسة نحو اتجاه معين وعدم تشتت التكرارات حول بدائل الاختيار الثلاثة(نعم، إلى حد ما، لا).

كما يتضح أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على المحور ككل من حيث درجة الممارسة ببنسبة مئوية (53.92%)، وبمتوسط حسابي عام (1.62) وهو منخفض حيث إنه يقع في الفئة (1 إلى 1.66)، حيث يوافق أفراد عينة الدراسة على معظم عبارات المحور بدرجة موافقة منخفضة فيما عدا العبارات(3، 4، 8، 10، 11) كانت الموافقة عليها بدرجة متوسطة، مما يوضح أن دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية ليس بالشكل المطلوب، وأنه في حاجة إلى التدعيم والتفعيل، ويرجع ذلك إلى: عدم وجود استراتيجية واضحة لتنظيم عملية الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية وذلك لقصور التخطيط الاستراتيجي وعدم وجود أهداف واضحة ومحددة لتحقيق الشراكة البحثية بين الحاضنات بالجامعة ومؤسسات المجتمع، وقلة الشراكة بين الحاضنات الجامعية بالجامعات المصرية وحاضنات الجامعات الأجنبية، وضعف العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الانتاجية والخدمية بالمجتمع المحلي وقلة عدد اتفاقات التوأمة وبروتوكولات التعاون بين الحاضنات والمؤسسات المجتمعية وكذلك مع الجامعات العالمية الرائدة في مختلف المجالات،

وعدم دراسة احتياجات مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من المشاريع التطبيقية التي تلبي احتياجات المجتمع، وقلة عقد اجتماعات بين قيادة الجامعة وقيادات مؤسسات المجتمع لتوضيح الفوائد من إنشاء الحاضنات بالجامعات، وانخفاض الدعم المالي التي تحصل عليه الحاضنات الجامعية من بعض المؤسسات الدولية المانحة لتمويل البحوث العلمية والمشروعات البحثية، وقلة جوائز التميز البحثي الي تقدمها الحاضنات الجامعية لتشجيع الباحثين على النشر المحلي والدولي، وعدم وجود استراتيجية واضحة ومحددة لآليات تسويق الأبحاث الجامعية للمؤسسات المجتمعية ذات الصلة والقصور في تسويق الأفكار والمشاريع المحتضنة للمستثمرين.

ويتفق ذلك مع دراسة(هالة أحمد إبراهيم 2019) التي توصلت إلى ضعف الترابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية وتدني درجات الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات التنمية الشاملة، ودراسة(علا حسني، 2019) التي أكدت على ضرورة وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص لتخصيص نسبة من أرباحها السنوية لتمويل البحث العلمى بالجامعات المصرية، وإشراك المسئولين بالقطاع الخاص فى المجالس العلمية بالجامعات المصرية وفى لجان تطوير البرامج الدراسية، وإنشاء الحاضنات العلمية بالجامعات المصرية لتقديم الدعم المباشر لمؤسسات القطاع الخاص وإنشاء مراكز لتسويق نتائج البحوث بالجامعات المصرية.

المحور الرابع: آليات مقترحة لتفعيل دور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية:

في ضوء ما سبق توصل البحث إلى مجموعة من الآليات المقترحة لدور حاضنات الأعمال الجامعية في تحقيق الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية تتمثل فيما يلي:

1- العمل على إنشاء حاضنة أعمال جامعية بكل جامعة مصرية لتفعيل الشراكة البحثية مع المؤسسات المجتمعية، بحث تعمل على تقديم الاستشارات العلمية والدعم الفني لأفراد المجتمع ومؤسساته من الراغبين في تكوين مشاريع خاصة.

2- قيام حاضنات الأعمال الجامعية بتوفير قاعدة بيانات دقيقة وشبكة معلومات مشتركة بينها وبين المؤسسات المجتمعية عن احتياجات المجتمع ومؤسساته.

3- توفير الكوادر والكفاءات البشرية، والإمكانيات المادية والبنية التحتية والبيئة المناسبة لدعم حاضنات الأعمال الجامعية حتي يتسني لها القيام بالمشاريع البحثية الكبرى التي تفيد المجتمع.

4- اتفاق حاضنات الأعمال الجامعية مع المؤسسات المجتمعية على أهداف محددة ورؤى مشتركة وخطط واضحة ودقيقة ومدروسة، وذلك من أجل تحقيق شراكة فعالة بينهما.

5- قيام حاضنات الأعمال الجامعية بنشر ثقافة الشراكة المجتمعية، لإقناع القيادات الجامعية وأعضاء هيئة التدريس ومسئولي مؤسسات المجتمع بالمنافع التي تعود على الطرفين من تحقيق الشراكة البحثية بينهما.

6- حصول الحاضنات الجامعية على دعم مالي من بعض المؤسسات الدولية المانحة لتمويل البحوث العلمية والمشروعات البحثية وفق القوانين والتشريعات المنظمة لذلك، بالإضافة إلى تتنوع المصادر المالية التي تحصل عليها الحاضنات من مؤسسات المجتمع المختلفة، وذلك بتخصيص مؤسسات المجتمع نسبة من أرباحها السنوية لتمويل البحث العلمي بالجامعات المصرية.

7- إنشاء صندوق لتمويل البحث العلمي والمشروعات البحثية وذلك لتوفير الاحتياجات المادية من أجهزة وأدوات ومعامل ومعدات.

8- تقديم الحاضنات الجامعية جوائز التميز البحثي لتشجيع الباحثين على النشر المحلي والدولي، وتقديم المنح للمشاريع التي تلبي احتياجات المجتمع.

9- أن تعمل حاضنات الأعمال الجامعية على دعم الشراكة البحثية بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية، بأن تكون حلقة الوصل بينهما، والوسيط المنفذ للمشاريع المشتركة.

10- تشجيع حاضنات الأعمال الجامعية الباحثين وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على إجراء أبحاثهم ودراساتهم نحو مشكلات المجتمع وقضاياه.

11- دعم حاضنات الأعمال الجامعية للموضوعات البحثية الرائدة واحتضانها للأفكار الإبداعية والابتكارية، وتحويلها إلى دراسات ومشاريع فعلية، ونتائج ملموسة على أرض الواقع، وتوجيه المبدعين والمبتكرين في التواصل مع الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث.

12- قيام الحاضنة بالتنسيق مع الجامعة بحملات توعية بمختلف وسائل الإعلام المتاحة للجامعة لنشر الوعي بقضية الشراكة البحثية بين كافة العاملين بالجامعات ومؤسسات المجتمع بالإضافة إلى تنظم معارض لعرض الأفكار والمشاريع المحتضنة لتسويقها للمستثمرين والمجتمع المحلي.

13- أن تقدم الحاضنات الجامعية برامج دولية تعاونية في مجالات التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

14- إنشاء مكتب للتسويق بكل جامعة، وذلك لتسويق خدمات حاضنات الأعمال الجامعية ومنتجاتها، وبحوثها العلمية، وخبراتها العملية داخل المجتمع وخارجه، بالإضافة إلى تسويق الابتكارات ونتائج البحث العلمي مقابل نسبة من العائد المادي من تطبيقها.

15- أن تحرص الحاضنات الجامعية على نشر ثقافة تسويق البحوث العلمية بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات المصرية.

16- تطوير التشريعات والقوانين اللازمة لضبط العلاقة بين الجامعات والمؤسسات المجتمعية ووضع بروتوكول للبحوث والمشاريع البحثية المشتركة بينهما.

17- عقد العديد من الاجتماعات واللقاءات بين القيادة الجامعية وقيادات مؤسسات المجتمع لتوضيح الفوائد من إنشاء الحاضنات بالجامعات، ولتعزيز الارتباط بين البحث العلمي وقضايا المجتمع.

18- رصد الحاضنات الجامعية مستوى رضا المجتمع المحلي عن المخرجات البحثية لديها.

19- إنشاء مجلس لممثلي الجامعات ومؤسسات المجتمع بالتنسيق مع حاضنات الأعمال الجامعية لأجل اقتراح الاستراتيجيات والسياسات المنظمة لعملية تنمية الشراكة.

20- استطلاع الحاضنات الجامعية لاحتياجات مؤسسات المجتمع من المشروعات البحثية، وكذلك استطلاع رأي الكليات بالجامعة حول المجالات البحثية الجديدة ذات المردود المجتمعي.

21- تقييم أداء الحاضنات الجامعية بالجامعة مقارنة بالحاضنات الجامعية على المستوى المحلي والعالمي.

المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

إبراهيم، خديجة عبدالعزيز علي. (2018). المردود التربوي لحاضنات الأعمال الجامعية على تحقيق التنمية المستدامة في مصر: دراسة إستشرافية. **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط – كلية التربية، 34(5).

أبوبكر، مصطفى محمود. **قضايا إدارية وتنموية معاصرة (تأصيل علمي وتطبيق عملي)**. (2015). الاسكندرية: الدار الجامعية.

أبوالنصر، مدحت محمد. (2007). **إدارة منظمات المجتمع المدني**. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع.

أبوالمجد، مها عبدالله السيد. (2015). حاضنات الأعمال البحثية وتنمية القدرة التنافسية. **دراسات عربية في التربية وعلم النفس**، رابطة التربويين العرب، ع(66).

أبوالمجد، عبير إبراهيم. (2022). آليات تعزيز دور الحاضنات التكنولوجية فى دعم البحث العلمى فى الجامعات المصرية في ضوء التجارب الدولية. **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية**، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، 14(1).

حسن، صلاح عبدالله محمد؛ أحمد أمل علي محمد. (2020). متطلبات تفعيل دور الحاضنات التكنولوجية لتطوير البحث التربوي: دراسة ميدانية في جامعة أسيوط. **مجلة كلية التربية**، جامعة بني سويف– كلية التربية، 17(96).

الخطيب، أحمد محمود؛ معايعة، عادل سالم. (2006). **الإدارة الإبداعية للجامعات: نماذج حديثة**. الأردن: عالم الكتب الحديث.

دسوقي، دعاء محمد أحمد. (2022). تصور مقترح لإعادة هندسة عمليات الشراكة البحثية بالجامعات المصرية في ضوء رؤية 2030 . **مجلة كلية التربية في العلوم التربوية**. كلية التربية، جامعة عين شمس. 46(3).

رحيم، إسلام حمدي عبد الباقي. (2022). تصور مقترح لتطوير الشراكة البحثية لدعم الميزة التنافسية بالجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول. **(رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الفيوم)**.

رحيم، إسلام حمدي عبد الباقي. (2022). دور الحدائق العلمية في تطوير الشراكة البحثية بالجامعات المصرية على ضوء خبرة اليابان: دراسة مقارنة. **مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية**. كلية التربية، جامعة الفيوم، ع(16)، ج(9).

رئاسة الجمهورية، قانون رقم(23) لسنة 2018 **بشأن إصدار قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار**، الجريدة الرسمة في 21 أبريل سنة 2018، ع (16).

شحاته، عبدالباسط محمد دياب. (2019). تفعيل الشراكة في البحث العلمي مع الجامعات المصرية في ضوء الخبرة اليابانية. **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج(60).

الشخيبي، علي السيد؛ وآخرون. (2012). **معجم مصطلحات الحكامة التربوية(الحكم الرشيد)**. الرباط، المغرب: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب،

ضاحي، حاتم فرغلي. (2009). **مستقبل التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين**. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع.

طه، محمد إبراهيم؛ زايد، سهام محمد. (2020). تصور مقترح لتفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومؤسسات المجتمع في ضوء خبرات بعض الدول ورؤية مصر2030 . **المؤتمر الدولي السادس: الشراكة المجتمعية وتطوير التعليم : دراسات وتجارب**، جامعة الأزهر – كلية التربية للبنين بالقاهرة. مج(4).

عبد العاطي, بسنت أحمد محمد. (2022). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والمؤسسات الإنتاجية في ضوء متطلبات تحقيق الميزة التنافسية جامعة قناة السويس أنموذجًا(**رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة قناة السويس)**

عبدالحسيب، جمال رجب محمد. (2020). تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية والمؤسسات المجتمعية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة بني سويف، ع(94)، ج(19).

عبدالحي، أسماء الهادي إبراهيم. (2018). حاضنات الأعمال الجامعية مدخل لتفعيل دور الجامعات المصرية في مجال تعليم الكبار: دراسة مستقبلية. **مجلة كلية التربية**، جامعة كفر الشيخ– كلية التربية، 18(1).

عبدالمنعم، هناء حسين محمد. (2022). مسارات تطوير حاضنات الأعمال بالجامعات المصرية لتعزيز ميزتها التنافسية: دراسة استشرافية. **مجلة التربية**، جامعة الأزهر – كلية التربية، ع(193)، ج(3).

عطا، رجب أحمد. (2020). الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية ومجتمع الأعمال على ضوء خبرتي كندا وسنغافورة. **المجلة التربوية**، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج(70).

علي، شيماء علي عباس. (2020). استراتيجية مقترحة لتطوير حاضنات الأعمال بالجامعات المصرية علي ضوء بعض الخبرات المعاصرة. **(رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بالغردقة، جامعة جنوب الوادي).**

عمر، أيمن علي. (2007). **إدارة المشروعات الصغيرة (مدخل بيئي مقارن)**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

الفقي، محمد عبدالله محمد عبدالله. (2020). رؤية مستقبلية مقترحة لتفعيل الشراكة بين الجامعات والصناعة لتطوير البحث العلمي. مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية، الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، 3(1).

المبيريك, وفاء بنت ناصر؛ الشميمري، أحمد بن عبدالرحمن. (2019). **مبادئ ريادة الأعمال المفاهيم والتطبيقات الأساسية لغير المتخصصين**. الرياض، المملكة العربية السعودية: العبيكان.

المهدي، سوزان محمد. (2019). تطوير حاضنات الأعمال الجامعية في مصر على ضوء خبرة حاضنة SET Squared المتحدة بالمملكة، **مجلة العلوم التربوية**، جامعة جنوب الوادي– كلية التربية بالغردقة، ع(5). ص 108.

محمد، أمين عبده سعيد.(2021). الحاضنة البحثية كمقترح لتوجيه البحث العلمي في الجامعات اليابانية لخدمة المجتمع. **مجلة كلية التربية بالإسماعيلية**، جامعة الإسماعيلية– كلية التربية، (49).

محمد، علا حسينى إمام. (2019). الشراكة البحثية بالجامعات المصرية دراسة مقارنة في ضوء الخبرات العالمية. **(رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة)**

محمد، ماهر أحمد حسن. (2017). تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدمة. **المجلة الدولية للأبحاث التربوية**، كلية التربية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 41(2).

محمد، هالة أحمد إبراهيم. (2018). تفعيل دور الشراكة البحثية في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات المصرية. **مجلة كلية التربية**، كلية التربية، جامعة المنوفية، 33(4).

المحمودي، محمد سرحان علي. (2019). **مناهج البحث التربوي**. ط2. صنعاء، اليمن: دار الكتب.

معجم المعاني الجامع. (2023). متاح على:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ تاريخ الزياة 2023/11/14.

هيكل، محمد. (2021). **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

يوسف، داليا طه محمود. (2019). الشراكة البحثية بين بعض الجامعات الأجنبية وقطاع الأعمال وإمكانية الإفادة منها في مصر: جامعة المنيا نموذجا: دراسة مقارنة. **دراسات تربوية واجتماعية**، كلية التربية، جامعة حلوان، 25(9).

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Antunes, L. G., de Castro, C. C., & Ap da Costa Mineiro, A. (2021). Network orchestration: new role of business incubators**?. Innovation & Management Review**.1(18).

Chesbrough, H., Morten, T., Hansen, N. N., & Sull, D. N. (2012). Networked incubators: Hothouses of the new economy. **Harvard Business Review**, 78(5).

Coetzee, E. (2012). Community engagement by Higher Education Institutions–A practical model and guidelines. **Africa Education Review**, 9(3).

De Jorge-Moreno, J., Castillo, L. L., & Triguero, M. S. (2012). The effect of business and economics education programs on students' entrepreneurial intention. **European Journal of Training and Development**. 36(4).

Falck, O., Heblich, S., & Luedemann, E. (2012). Identity and entrepreneurship: do school peers shape entrepreneurial intentions?. **Small Business Economics**, 39(1).

Jamil, F.& Ismail, K. &Mahmood, N. (2015). A review of commercialization tools: University incubators and technology parks. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 5(1S).

Kolympiris, C., & Klein, P. G. (2017). The effects of academic incubators on university innovation. **Strategic Entrepreneurship Journal**, 11(2).

Lesakova, L. (2012). The Role of Business Incubator in supporting The SAME Start-up, **Acta Polytechnica Hungarica** , 9(3).

Lose, T. (2021). Institutionalised business incubation: A frontier for accelerating entrepreneurship in African countries. **Academy of Entrepreneurship Journal**, 27.

Mahdi, J. (2015).The Impact of Incubator Projects in the Promotion of Entrepreneurship in Annaba. **Journal of Economic Sciences**,16(2).

Matthews, K. D. (2018). A Systematic Review of the Factors Influencing an Effective University Partnership with External Entities for Regional and Local Economic Development**. (Ph.D., University of Maryland University College**).

Perkmann, M., et al .(2013). Academic engagement and commercialisation: A review of the literature on university–industry relations. **Journal Research policy,** 42(2).

Ramkissoon-Babwah, N., & Mc David, J. (2014). Selecting the right clients for a business incubator-lessons learnt from the national integrated business incubator system (IBIS) programme in Trinidad and Tobago. **Journal of small business and entrepreneurship development**, 2(3).

Shehada, R. Y., El Talla, S. A., Al Shobaki, M. J., & Abu-Naser, S. S. (2020). Learning and business incubation processes and their impact on improving the performance of business incubators. **International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR**), 4(5). Pp.120-144.

Smith, K. L. (2015). University Community Partnerships A Stakeholder Analysis, **Ph.D.**, Arizona State University, United States of America.

Thompson, S. K. (2012). **Sampling, wiley serios in probability And statistics**. new jersey: John Wiley & Sons. 3rd .

Yu, S. (2014). A Model of Human Resources Competitiveness Based on Multi-Attribute Grey Fuzzy Comprehensive Evaluation. **International Journal of u- and e-Service, Science and Technology**, 7(6).

Santoso, N. P. L., Sunarjo, R. A., & Fadli, I. S. (2023). Analyzing the Factors Influencing the Success of Business Incubation Programs: A SmartPLS Approach. **ADI Journal on Recent Innovation**, 5(1), pp.60-71.